



يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

## الفساد الراسخ يعوق سبيل الإصلاح

عمان، الأردن، ٥ إبريل ٢٠٠٥ — يطالب تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث ٢٠٠٤ بالتصدي للفساد واستئصاله من جذوره في البلدان العربية إذا ما أريد للمنطقة أن تقيم مؤسسات حرة وتطبق أحكام القانون. ويعتقد واضعو التقرير أن الفساد السياسي والاقتصادي هو من الشيع في المنطقة بحيث تظهر مسوخٌ أجريت عن الحرية في خمس بلدان عربية أن نحو ٧٠% من المشاركين في الاستطلاع يرون أن "البلد يدار لمصلحة قلة من المصالح المتنفذة".

ويرى التقرير أن الفساد يتخذ أشكالاً عدة، كبيرةً وصغيرةً. وفي (مسح الحرية)، "أفادت غالبية من المجيبين بعلمها عن دفع رشوة أو اللجوء لواسطة خلال العام السابق على وقت المسح"، إما للحصول على خدمات مشروعة يستحقونها، أو لتحاشي عقوبة من جانب السلطات".

ومظاهر الفساد واضحة للمواطنين، وخاصة قطاع الأعمال منهم، "حيث يشكو هؤلاء من أن أهل الحكم يحتكرون المجالات الاقتصادية المهمة إما مباشرة أو باعتبارهم "شركاء" لرجال الأعمال الناجحين. كما يتلقى المسؤولون وبناتهم عمولات طائلة عن العقود التي تبرمها الشركات الأجنبية والمحلية مع الدولة، بما في ذلك صفقات التسليح". ويؤكد التقرير أن الفساد مُستشرٍ في البلاد، وتقر الحكومات بذلك وتعترف، عن طريق الحملات الدورية لمكافحة الفساد.

### دائرة مفرغة:

تقول ريما خلف الهندي، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام للمكتب الإقليمي للبلدان العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "إن كان المطالبون بالحرية والمناضلون من أجلها يمثلون الأغلبية من أبناء هذه الأمة وبناتها، فإن العاملين على وأدها أشدُّ قوة، وأعظمُ بأساً وأكثرُ وسيلة. فهم لا يقتصرون على امتلاك أسباب القمع والتهميش والإفقار، بل إن لهم المنابر، والقدرة على تجنيد من يُخضعون النصوص للأهواء حمايةً لمصالح خاصة، ويلوون القواعد الفكرية من أجل النهي عن الحرية والتنظير لتغييبها".

ويخلص التقرير إلى أن زعماء البلاد، عندما يقبضون على زمام السلطة، يميلون إلى استخدام الهيئات القضائية من أجل تصفية الخصوم والمنافسين أو تطويعهم، أو حتى تأديب الأعوان المتمردين. ويرتبط ذلك بما اصطلح على تسميته "الفساد" الفساد المسكوت عنه"، "حيث يسمح للأُنصار المقربين باستغلال مناصبهم للإثراء غير المشروع، في حين يظل "تطبيق القانون" عليهم سلاحاً مشهراً لضمان استمرار ولائهم الكامل".

إن من شأن التلاعب بالقانون، كما يشدد التقرير، أن يمهد السبل للفساد الاقتصادي، باعتباره النتيجة الطبيعية للفساد السياسي. ويكتسب مزور نتائج الانتخابات كلا من أدوات التزييف والمغانم الشخصية لأنفسهم على حد سواء.

### **الفساد: بين "البنوي" و "المنهجي"**

إن الفساد "البنوي"، كما يقول كاتبو التقرير، هو واحد من مكونات السياسة المنهجية للدولة في العالم العربي. "وفي هذا النوع من الفساد، يعدّ استخدام المنصب العام وإساءة استخدامه من الأمور العادية، بل الضرورية في العرف العام السائد للنظام للمحافظة على استدامته. وذلك ما يميزه عن الفساد التقليدي الذي يمارسه مرتكبوه من وراء ظهر الدولة خشية الوقوع تحت طائلة القانون".

ويعرب واضعو التقرير عن اعتقادهم بأن "الفساد البنوي" هو واحد من أكبر معوقات الإصلاح، حيث أنه يُستخدم بطريقة منهجية لتقويض النشاطين السياسي والمدني، وخلق طبقات ذات مصالح محددة في الواقع الراهن. "ونجد أن القانون والعرف في بعض الدول يجعل الأرض والثروات الطبيعية ملكا للحاكم، ولا يميز بين الصفة الخاصة والعامّة للحاكم على هذا المستوى، بينما تصبح الملكية الخاصة للمواطن العادي منحة من الحاكم. وفي مثل هذا الوضع يصعب الحديث عن الفساد على مستوى الحكم، لأن الحاكم مهما فعل يكون قد تصرف في ما يملك".

وقد أسهم الاعتماد على مبيعات النفط في شيوع الفساد في كثير من الدول. وفي معرض الحديث عن البلدان النفطية، "يتاح للحكم في نمط إنتاج الربيع أن يلعب دور المانع، السخي أحيانا، الذي لا يطلب مقابلا في صورة ضرائب أو رسوم. ويحق لهذا المانع-المانع من ثم، توقع الولاء، في ظل ذهنية العصبية، من رعاياه". وهذه الأنظمة تديم نفسها في السلطة من خلال تمويل أدوات القمع المنظم ووسائل الإعلام".

ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية أن الفساد لن يُستأصل. "وإذا كانت معالجة الفساد تحتاج إلى إجراءات تشمل، فيما تشمل، إصلاح الأوضاع الاقتصادية وتفعيل القانون وآليات المحاسبة، وضمان الشفافية في الحكم، فإن الفساد البنوي لا علاج له إلا بإصلاح جذري للبنية السياسية".

- **وتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤** هو الثالث في التقارير التي تضعها مجموعة من المفكرين والدارسين العرب المستقلين. وقد شددت التقارير الماضية، التي أثارت جولات من المناقشات الجادة، على أن العالم العربي يعاني ثلاثة من وجوه القصور والنقص الجوهرية في مجالات: حقوق المرأة، والمعرفة، والحرية والحكم. ويركز تقرير التنمية الإنسانية العربي الثالث هذا على الحكم الديمقراطي والخطوات الضرورية لتحقيق الحرية.

\*\*\*

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:

[www.undp.org/rbas/ahdr](http://www.undp.org/rbas/ahdr)

**لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:**

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧ (٩١٧) + ١ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

\* \* \*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدان بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية. للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>